الاثنين | Monday, March 19, 2012 - Issue No. 12941 | 26 ربيع الآخر 1433 الموافق 19 مارس 2012 | 100 فلس | 60 صفحة

الأنباء

أسسها خالد يوسف المرزوق رحمه الله في العام 1976

كويتية • يومية • سياسية • شاملة

www.alanba.com.kw

مجلس الوزراء رفض مطالب «الجمارك» و«الكويتية».. وأنباء عن لقاء حكومي ـ نقابي اليوم بعد وساطة نيابية لحل الأزمة

أوامر لقوة عسكرية بدعم الجهات المتضررة من الإضراب

مريم بندق ـ اسامة ابو السعود
عبدالهادي العجمي ـ أمير زكي ـ موسى أبوطفرة

رفض مجلس الوزراء في اجتماعه امس مطالب نقابتي الادارة العامة للجمارك ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وذلك بعد استماعه لتقرير مفصل من مجلس الخدمة المدنية، واعتمد الزيادات والكوادر كما جاءت من مجلس الخدمة المدنية بما فيها كادر الفتوى والتشريع والتحقيقات.

وحول الامتناع عن العمل والاضرابات التي قام بها مؤخرا بعض العاملين في الجهات الحكومية، أكد المجلس رفضه القاطع لتعريض مصالح البلاد والمواطنين للضرر موجها الجهات الحكومية التي اصابها الضرر الى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتسيير العمل فيها، وقام بتفويض لجنة وزارية برئاسة سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لتسيير العمل في جميع الجهات المتضررة من الاضرابات.

وعلمت «الأنباء» من مصادر عسكرية مطلعة في وزارة الدفاع ان اوامر صدرت بتشكيل قوة عسكرية من لواء اليرموك «الاحتياط» بحيث تكون على اهبة الاستعداد متى ما طلبت بعض الجهات الحكومية المتضررة من الاضراب منها المساعدة، وقالت المصادر انه تم اختيار اربعة ضباط وعشرين عسكريا ما بين ضابط صف وفرد من كل كتيبة. بدوره، أعلن رئيس نقابة العاملين في «الكويتية» عبدالله الهاجري موافقة مجلس إدارة النقابة بالإجماع على إيقاف تشغيل رحلات شركات الطيران الأخرى ومخاطبة الاتحاد الدولي للنقل الجوي بوقف الخدمات عن أي طائرة تقلع من الكويت.

من جانبه، اعلن رئيس نقابة العاملين بالجمارك احمد عقلة العنزي ان اضراب موظفي الجمارك سيستمر غير ان موظفي الجمارك سمحوا امس بدخول 98 برادا الى البلاد، محملة بمواد غذائية. إلى ذلك، قالت مصادر إنه سيتم اليوم عقد لقاء حكومي ـ نقابي عالي المستوى بعد وساطة نيابية من الأغلبية للتوصل إلى حلول مقبولة للأزمة.

• التفاصيل ص3 و10 ـ 12

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مستقبلا الشيخ أحمد الخالد والفريق الركن عبدالرحمن العثمان

الأمير يرعى حفل تخريج الضباط ويغادر إلى اليابان اليوم 02

تفاصيل وجداول زيادة المرتبات والمزايا المالية التي أقرها مجلس الوزراء للعاملين بالجهات الحكومية 59

بسم الله الرحمن الرحيم

الزيادة حق، والإضراب حق، وتبقى مصلحة الكويت هي الأحق

نحن - في هذا البيان - لا نجادل في حق العاملين الكويتيين بالمطالبة بزيادة رواتبهم وأجورهم، ولا نناقش تفاصيل هذه المطالب ومدى عدالتها. كما أننا لا نجادل في أن الإضراب عن العمل حق مشروع لهؤلاء العاملين للتعبير عن مطالبهم والسعي لتحقيقها. ما نهدف إليه من هذا البيان هو التأكيد على أن المبدأ الأساس - الذي لا جدال فيه ولا خلاف حوله - والذي يضفي على الإضراب مشروعيته، وعلى المطالب عدالتها إنما يتمثل، أولاً وقبل كل شئ، بالمصلحة الوطنية العليا.

وفي اعتقادنا أن استمرار الإضرابات الحالية سيكون له تداعيات عميقة الضرر لكافة شرائح المجتمع الكويتي وأنشطته الاقتصادية، فهذه الإضرابات تضعف الأمن الاجتماعي والغذائي، وتعاقب كافة المستهلكين مواطنين ومقيمين، وتكافئ قوى الاحتكار، وتجرح الثقة الدولية بالاقتصاد الوطني، وتدعو شركات الملاحة والنقل والتأمين إلى فرض زيادات عالية على نقل البضائع إلى الكويت، علما أن مثل هذه الزيادات تكون عادة سريعة التطبيق بطيئة الإلغاء. كما أن هذه الإضرابات يمكن أن تشل المصدر الأساسي للمال العام. ناهيك عما يمكن أن توحيه من تصدّع في الوحدة الوطنية الكويتية، بظروف تتكاثف خلالها سحب الدخان في سماء المنطقة.

إننا على ثقة مطلقة بأن كل النقابات دون استثناء لا ترضى للكويت بكل هذه التداعيات الخطره. وإننا على ذات الدرجة من الثقة بأن كافة شرائح المجتمع الكويتي والجهات الرسمية المعنية في الدولة، لن تتأخر في تسوية مطالب العاملين الكويتيين ونقاباتهم على أسس العدل والإنصاف والمساواة. غير أن مايحتاج إليه الطرفان هو فسحة معقولة من الوقت، وتوافق واع على الأسلوب، والكثير من الحكمة. **وفي كل الأحوال، يبقى من حق الحكومة ومن واجبها أن تحمي المصلحة الوطنية العليا، وأن ترفع الضرر عن الوطن والمواطنين، في إطار العدل وبما ينسجم مع القانون.**

ومن المفيد أن نذكر ونذكّر هنا، بأن ما آلت إليه الأوضاع هو جزء من الحصاد المر للسباق الطويل والمستمر بين السلطتين نحو تلبية الرغبات الشعوبية الآنية على حساب الاحتياجات التنموية المستقبلية. وهو السباق الذي تعمّدت فيه السلطتان تغييب أي سياسات واضحة وعادله لإقرار زيادات دورية للرواتب والأجور، ترتبط بالاعتبارات الاجتماعية أولاً، وبالحقائق والانعكاسات الاقتصادية بعد ذلك. وفي هذا الصدد، يحضرنا ما جاء في تقرير « لجنة متابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية» التي شكلها حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، حين تحدثت اللجنة «عما صدر عن مجلس الوزراء من قرارات بشأن الموافقة على كوادر وامتيازات مالية للعاملين في بعض قطاعات الدولة تزيد التكلفة المالية على الخزانة العامة لأحدها فقط عن 140 مليون د.ك سنوياً. وهي القرارات التي غذّت المزيد من المطالبات بكوادر وزيادات في مسلسل متواصل ومتصاعد التكاليف».

وفي يقيننا :

أن هذا المسلسل - بكل انحرافاته وتداعياته- سيعود من جديد إذا ما رضخت الحكومة لضغوط الإضراب.

وأن هذه الأوضاع - بكل مخاطرها وتبعاتها- ستزيد تكلفة وتصاعداً إذا ما عاودت الحكومة استخدام أساليب التسويف والتأجيل.

وفي يقيننا أيضاً أن الاستمرار في هذه الاضرابات سيجعلها أشبه بفرض المقاطعة الاقتصادية على الكويت من قِبل أبنائها.

غرفة تجارة وصناعة الكويت